

مطلب
ان طلق رجلا بالطلاق ثلاثا
كانت واحدة فانه عليه شرعا

مطلب
الطلاق ثلاثا
ان طلق الزوج بالرجوع ما يحتمل
بالصلحية الطلاق فله الرجوع بها

به صاحب الحديث فاذا نواه نكاحه ومعه القول بأنه حقيقته في الحال هو محال في
الاستنباط لانه محتمل فيصدق على نفسه لا يستبعد ذلك هو ظاهره وما في الجمل الكون
الذي كلفه هذه المسئلة ولجده ان شئت ولعلهم سئل بخرج من طلاق زوجته لم يخلع
فلا حقا كجمله واحدة فاما عليه شرعا **اجاب** اما الذي عليه في دينه فقد عصى به كما
رواه الربيع بن مصعب انه يكره ان يشبهه والدارقطني في حديثه انما عر قال قلت
يا رسول الله ان ريت زوجا طلق امرأته ثلاثا قال لا ان عصى ربك وبانت منك امرأتك
وقال ابو عيسى ان رجلا طلق امرأته ثلاثا ثم طلقها بغير رجوع فماتت في بيتها قال
الله تعالى ومن يتبعك فمعه من الله وانك لم تنته الله فله نكاحك زوجها عصى ربك
ربا بمتك امرأتك رواه ابو داود والدارقطني عن جماعة منهم وقد ورد في طلاق
في طهر او بكنة يوجب كفا ببيعة ضلالة وكف ضلالة في التام ايام بغير الحيض من العز
ولما الذي عليه في دنياه فقد عدم أصله وحل ما كان يذمه من المهر لم يجز الحين الذي ان
ووجب عليه لها ما ادت في العدة وان كسوة وان طالت اوليها واحتجبت
وخرج عليه الترتيب باختيارها فابع سولها ما ادت واذا اعتقدت معها في اتمنة البيت
فجميع ما يحتمل بالصلحية الطلاق فله الرجوع بها **اجاب** في العدة في اتمنة البيت
وعزم رجوعهم لله تعالى ولعلهم سئل في رجل سئل عن حنيفة كرهت اولها ردها فخان بالطلاق
الطلاق انها ما فة وعشرة امداد ولا يزيد ولا انقص طوطي الطلق فخطله فاشاء كلامه
على بسبب البتة انها ما وعشرون فعلا المتضلة عن فصل وعشرون وفيه في نفس امر
كما ورد في تزويج ثانيا فها يكون قوله وعشرون مطلقا لكلامه الاول وعلقه في فلاح عليه
الطلاق **اجاب** لا يقع عليه الطلاق وانما هذه ولا يكون الا يزيد ولا انقص ما اذا من
انصال قوله وعشرون بقوله انها ما وعشرة امداد لا لم لتاكد وقدمه من اول البتة
كيد لا يقع الاصال فكانت حان انها ما وعشرة امداد وما وعشرون مقصرا عليه وتخله
لا يقع الطلاق الا بعت ما وعشرون ومن اراد ان يظهر له الوجه في ذلك فليقل في الخبر
في شرح قوله ان طلق واحدة او لا ويشرح قوله انت طالق انما الله متصلا والمعلم
سئل في رجل قال لزوجتي ان امرأتيني من امرك فانت طالق فابره فانت طالق فقال رجوع طاق
رجوع طالق رجوع طاق فاحدا كجمل طاقه هل طلقت ثلاثا ام واحدة حصل ان تصد لثا كيد

وأراد واحدة وصدق ديانته له بحضرها جبر امرها أم **اجاب** حيث نكح
النايس كما ذكر وقع الثلاث وكذا لو لم يزوجها أصلا وان نكحها بالرجوع
يقع طلاقها واحدة بوجود الشطر وهو البراءة ونكحها بالتحريم جده فاما على الوجه
الثاني ان وجد لا يجزئ المرأة على نكاحه ونكاحه ولو طلق **سئل** في رجل قال لزوجتي انت
على ما نويت هل يقع عليها الطلاق أم لا **اجاب** لا يقع عليها الطلاق اذ عدها العظميين
من التحريم والامن كتابية ولو لم يملك في اربعة ذوق بينها وبين زوجها فاسن شافعي
المذهب جبر الدخول بسبب جهام حدث به وتزوجت بعد انقضائها عدتها ثم طلق
زوجها الاول الذي يفسخ نكاحه عنها ولها ان يذمته مهرها لا يسقط عنه بسبب الفسخ
المذكور لام لا يسقط ولها الفسخ من موانع **اجاب** لا يسقط ولها الفسخ من موانع
وان كانت العدة يظهرها لثا كره بالدخول ولو لم **سئل** في امرأة طلقت العدة في حائض
شافعي المذهب بسبب عزمها الفايدين الفسخ والمهر ففسخ النكاح الفايدين
بذلك المذهب قبل الدخول على واحدة مذهب جملها مع ذلك ففسخ مهرها لم يبرأ من
اجاب لامر لها ولو لم **سئل** فيما اذا كان في حال الطلاق في الاحاديث من صغار
حال الحكم للحاكم الكفر في نفسه باليهما رستان ولو طلقته حنون فها يكون نكاحه مقصرا
فان طلق ثلاثا في خلاف ذلك يقع طلاقه **اجاب** ان كان حين يملكه لا يتقدم
كلامه وأما العدة فالا ذكرا ويجزئ ويستم فالذي به حنون وان كان قبل الفهم خطا فاسد
الدية يبرأ ولكن لا يجزئ ولا يستتم فهو المعتبر وعلى كل لا يقع الطلاق جارية اذ المهر بغير
وقوع طلاق الحنون والمهر بم والمهر من المهر والمهر من المهر فخاله تزواؤك
لو عرف به الحنون فخاله او ذكرا الحنون فتكلمت بذلك وانما الحنون فالقول لزوجي عيبه
وان لم يعرف الحنون مرة لم يقبل قوله لا يثبت **سئل** في رجل طلق امرأته فخطب
زوجته ثلاثا فاعتقك الذي تاجرت وكنت عليه ثم قال انما اعتزفت لا في نكاحك وتزوجت الملاق
الذي يتكلم به والحنون حاله بصدق **اجاب** ان علم ان الحنون والمهر في عدم وقوع الطلاق
سوا فاذا اعتدت ذلك فقد قاله لثا ثمانية لوطيق المهر بم امرأته فلما حج قال يزوجت
اربعين ردت الى حاله الرسام وقال يطلق المهر بم امرأته فلما حج قال يزوجت
وان لم يبرده الى حاله الرسام يقع فقفا قال ابو الليث هذا الذي ارتكبه قوله بذلك يجعله مذكرا